

نشأة علم أصول الفقه وأول ما ألفَ فيه

* أ.د. عطاء الله فيضي

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد الثقلين محمد الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة وقضى بين الناس بالعدل أجمعين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وعلى من اهتدى بهديه إلى يوم الدين أما بعد:

فمما لا يخفى على ذوي البصائر من العلماء الحكماء المتعارقين - الذين لهم الفضل بعد الله سبحانه تعالى في نشر الدعوة الربانية وتبليل الرسالة المحمدية إلى الناس كافة، والقيام بمهام استنباط الأحكام الشرعية للحوادث والمسائل المستجدة على الساحة عبر التاريخ - أن علم أصول الفقه يعتبر من أهم العلوم الشرعية مرتبة، وأعلاها منفعة كيف لا؟ وهو العلم بأدلة الفقه الإجمالية، وكيفية الاستعادة منها وحال المستفيد، فباستيعابه يمكن من معرفة الحال والحرام من الأحكام، وإعطاء الأحكام الفقهية للنوازل والحوادث المعروضة غير المتناهية.

ومن طريقه يتم الاطلاع على مقاصد الشريعة العامة ومصالحها الكلية التي جاءت الشريعة لرعايتها، ويفيد المجتهد في تفسير النصوص وتحديد نطاقها دون الوقوف عند حرفية النصوص لإيجاد حلول شرعية مناسبة لما تواجهه الأمة من القضايا المتعددة والتحديات المعاصرة التي لا يمكن بيان وصفها الشرعي عن طرق التمسك بظواهر النصوص دون الرجوع إلى مقاصدها ومغزاها.

ولكن مع هذه المكانة العظيمة التي يحظى بها هذا العلم من بين العلوم الشرعية الأخرى التي ذكرها الزركشي في كتابه حيث قال: (فإن أولى ما صرفت الهم إلى تمهيدِه، وأحرى ما عُنيت بتسديد قواعده، وبتشييده، العلم الذي هو قوام الدين والمرقى إلى درجات المتقين).

وكان علم أصول الفقه جواهِرَ الذي لا يُلحق، وحبله المتين الذي هو أقوى وأوثق، فإنه قاعدة الشرع، وأصل يرد إليه كل فرع^(١).
والتي أكدتها المؤرخ الكبير ابن خلدون بقوله (اعلم أن أصول الفقه أعظم العلوم الشرعية وأجلها قدرًا، وأكثرها فائدة)^(٢).

ومع الاهتمام البالغ بهذا العلم من قبل جهابذة العلماء على مختلف العصور فإننا نرى طائفة من الباحثين يقللون من أهمية هذا العلم؛ نظراً لعدم نشأته في العهد النبوى حيث كان ينزل الوحي والرسول صلى الله عليه وسلم يقتى ويقضي بين أصحابه - رضي الله عنه - ويرشد الناس إلى صراط الله المستقيم.

لذلك أردت في هذا المقال إبراز أهمية علم أصول الفقه من حيث بيان نشأته وأول ما ألف فيه متناولاً إياه بالبحث والدراسة الأصولية التاريخية الموضوعية بالاختصار غير المخل ليكون بمثابة نبراس يضيء الطريق لمن أضل السبيل،

1 - البحر المحيط ج 1 ص 5 - 6.

2 - مقدمة ابن خلدون ص 418.

ويسمى بإضافة علمية موثقة للراغب في الاستفادة، والوقوف على الحقائق دون تأثر بمزاعم الزاعمين وشبه المشككين. فاقرأوا - وبالله التوفيق - :

إن علم أصول الفقه من العلوم المستحدثة لم ينشأ في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن الغرض من هذا العلم هو معرفة القواعد التي يتوصل بها المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلةها النصيّة والرسول صلى الله عليه وسلم كان في غنى عن الرجوع إلى هذه القواعد التي تتصل إلى الأحكام الشرعية وتميّز بين الاجتهاد السليم والاجتهاد الفاسد السقيم؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يعيش بين الناس، يجيب السائلين، ويقضي بين المخاصمين، ويبيّن ويشرع ما تدعو الحاجة إلى بيانه وتشريعه من أحكام بالوحى المتمثل في القرآن قال الله تعالى : " وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلِمْتُمَا مَا لَمْ تَكُنُ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُّ اللَّهِ عَلَيْكُمْ عَظِيمًا " (١). والسنّة قولية أو فعلية أو تقريرية قال تعالى: " وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى " (٢).

وبما يؤدي إليه اجتهاده الفطري الذي مآلاته إلى الوحي تقريراً أو تغييراً، فما وافق الحق أقره الوحي وإلا بين له وجه الحق (٣).

ولما اجتهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - في غزوته بدر وأخذ برأي أبي بكر - رضي الله عنه - بقبول الفداء جاء الوحي معايناً إيه ومبيناً أن الحق غير ما توصل إليه اجتهاده.

فقد روّي مسلم في صحيحه عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: "فَلَمَّا أَسْرَوْا الْأَسْرَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعَمِّرَ مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسْرَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ هُمْ بْنُ الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ ذُنُوبَهُمْ فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلإِسْلَامِ" ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَابِ؟ قَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُوبَكْرٌ، وَلَكُنِي أَرَى أَنْ تَمْكِنَنَا فِي ضَرَبِ أَعْنَاقِهِمْ، فَتَمْكِنُ عَلَيَا مِنْ عَقِيلٍ فِي ضَرَبِ عَنْقِهِ وَتَمْكِنِي مِنْ فَلَانٍ فِي ضَرَبِ عَنْقِهِ، فَلَانٌ هَؤُلَاءِ أَنْمَاءَ الْكُفَّارِ وَصَنَادِيدِهِ، فَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهُوْ مَا قَالَتْ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدْرِ جَئَتْ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُوبَكْرٌ قَاعِدِينَ بِبَكِيَانٍ، قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبَرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبَكَ؟ فَإِنْ وَجَدْتَ بَكَاءَ بَكِيَتْ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بَكَاءَ تَبَاكِيتْ لِبَكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبَكَيْتَ لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابَكَ مِنْ أَخْذِهِمُ الْفَدَاءَ، لَقَدْ عَرَضَ عَلَيَّ عَذَابَهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ (شَجَرَةُ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: "مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَتَخَذَ فِي الْأَرْضِ تُرْبِدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لِمَسْكُمْ فِيمَا أَخْذَتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَأَتْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ" (٤).

1 - سورة النساء، الآية 113.

2 - سورة النجم، الآيات 2 - 3..

3 - انظر: الفروق للقرافي ج 1 ص 205.

4 - في كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالمالائكة في غزوته بدر وإباحة الغنائم ص 781.

ولما أذن صلی الله علیه وسلم باجتهاده بالخلاف للمعتذرين عن غزوة تبوك حينما جاؤوا يعتذرون إليه عن الخروج جاء الوحي يعاتبه أيضاً قال الله تعالى: "عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمْ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمُ الْكاذِبُونَ" (١). إذن لم تكن هناك حاجة لوضع تلك القواعد في حياته صلی الله علیه وسلم وإنما بدأت تظهر الحاجة إلى هذا العلم الإسلامي الجليل بعد وفاته صلی الله علیه وسلم أي في عصر الصحابة رضي الله عنهم و - بالطبع - لم يكن معروفاً بهذا المصطلح المتعارف عليه (أصول الفقه)، وإنما كان يمارس واقعياً في كل ما جد من حوادث ونوازل، وليس فيها نص شرعي؛ فجاءت الحاجة إلى أصول قواعد يجتهد على ضوئها للوصول إلى الحكم المقبول في تلك الحوادث والنوازل.

ويؤكد هذا المطلب أمران ثابتان:

الأمر الأول: أن قواعد علم أصول الفقه مستمدة من القرآن والسنة مستندة إلى علم التوحيد وقواعد اللغة العربية والأحكام الشرعية، يقول الأمدي: (وأما ما منه استمداده (أصول الفقه) فعلم الكلام، والعربىة، والأحكام الشرعية). أما علم الكلام، فلتوقف العلم بكون أدلة الأحكام مفيدة لها شرعاً، على معرفة الله تعالى وصفاته، وصدق رسوله فيما جاء به، وغير ذلك مما لا يعرف إلا في علم الكلام.

وأما علم العربية، فلتوقف دلالات الأدلة اللغوية، من الكتاب، والسنة، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز، والعلوم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والخذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء، والإشارة، والتبيه والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية.

وأما الأحكام الشرعية، فمن جهة أن الناظر في هذا العلم إنما ينظر في أدلة الأحكام الشرعية فلا بد أن يكون عالماً بحقائق الأحكام ليتصور القصد إلى ثباتها ونفيها. وأن يمكن بذلك من إيضاح المسائل بضرب الأمثلة وكثرة الشواهد ويتأهل بالبحث فيها للنظر والاستدلال" (٢).

وبالبحث والتحري في أحوال الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - الذين قاموا بالفتوى والاجتهد وهم مائة ونيف (٣) نرى أن حظهم من علم التوحيد وهو علم الكلام وأصول الدين كان زافاً؛ لإيمانهم الثابت بالله سبحانه وتعالى حتى في أوقات الفتنة والشدائد، وتصديقهم الكامل بالرسالة المحمدية المؤدية بالمعجزات الواضحة والبراهين الساطعة.

أما بالنسبة للغة العربية فقد كانوا أعلم الناس بما هي وحقيقة، وأعرف الناس بمعانيها وأسرارها وأقرب الناس وصولاً لخيالها ومحفوظاتها؛ كيف لا؟ وقد

1 - سورة التوبة، الآية 44. انظر: تفسير القرطبي ج 8 ص 144، تفسير ابن كثير ج 2 ص 446، الدر المنثور ج 4 ص 210، زاد المسير ج 2 ص 262.

2 - الإحکام في الأصول ج 1 ص 6.

3 - انظر: الإحکام في أصول الأحكام لابن حزم ج 5 ص 665 - 666.

كانوا من يضرب بهم المثل في البلاغة والفصاحة وعنهم أخذ علماء اللغة قواعدها إذ إن اللغة بالنسبة لهم كانت سليفة على أسلوبهم وتفكيرهم. وأما الأحكام الشرعية - ك الإيجاب والنفي والحرمة والكرامة والإباحة والشرطية والسببية والمانعة والصحة والبطلان - فقد كانت لهم اليد الطولى في هذا المضمار؛ لأنهم عاصروا نزول القرآن والسنة فكانوا أعلم الناس بمعرفة أسباب نزول القرآن وموارد السنة، وأنكى الناس بصيرة بمقاصد الشريعة العليا ومراميها السامية؛ لمحاجتهم للرسول وللخلافات التي اتت في السفر والحضر. وأقدر الناس على ما تفهم ما ورد فيها لحدة ذهانهم وصفاء خواطركم^(١).

الأمر الثاني: ظهور بعض القواعد الأصولية في كلام الصحابة - رضي الله عنهم - عند الاستدلال لأرائهم في المسائل الشرعية المختلفة، وهذه بعض أمثلتها.

* إن عمر كان يحكم بإبقاء سواد العراق في أيدي أصحابها، ويجعل الجزية على رقبائهم، والخرج على أراضيهم ويقول: "وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوها، وأضع على أهلها الخراج وفي رقبهم الجزية يؤدونها، فتكون فيما للمسلمين المقاتلة والذريعة ولمن يأتي بعدهم.رأيتم هذه المدن العظام - الشام والجزيره والكوفه ومصر - لا بد لها من أن تشحن بالجيوش وإدرار العطاء عليهم، فمن أين يعطي هؤلاء إذا قسمت الأرضون والطروج"^(٢).

فقد ظهر من كلامه هذا أنه كان يعلن حكمه بالصلحة العامة التي هي قاعدة من قواعد الأصول، وإن كان قد وجد له مخرجا فيما بعد وهو فهمه من الآيات التي وردت في سورة الحشر فقد كان رضي الله عنه يرى أن آية الأنفال: "واعلموا أئمماً غنّيتم من شيءٍ فَلَئِنْ لَهُ خَمْسَةٌ وَلِرَسُولٍ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَائِنِ السَّبِيلُ"^(٣). مخصصة بأية الحشر: "وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غُلَّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ"^(٤). إذ إن آية الأنفال وأية الحشر متواتدان على موضوع واحد وهو الغنيمة وأية الحشر معطوفة على قوله: "مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فَلَلَّهِ وَلِرَسُولِهِ...". فصار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا.

* إن عمر رضي الله عنه قد حكم بقتل الجماعة بالواحد ولم يكن هذا الحكم منه إلا أخذًا بالقاعدة الأصولية وهي قاعدة سد الذرائع والعمل بمقاصد الشرع، فقد روي أن امرأة بصناعة غاب عنها زوجها، وترك في حجرها ابنًا له من غيرها غلامًا يقال له (أصيل)، فاتحت ذات المرأة بعد زوجها خليلًا فقالت له: إن هذا الغلام يفضحنا فاقتله، فأبى، فامتنتع منه فطأوه عها، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخدمتها فقتلواه، ثم قطعواه أعضاء، وجعلوه في عيبة - وعاء من أدم - وطرحوه في ركبة - بئر لم تطه - في ناحية من القرية ليس فيها ماء. ثم كشف الأمر، فاتخذ خليلها فاعترف، ثم

1 - انظر: مقدمة ابن خلدون ص 419؛ حجة الله البالغة ج 1 ص 278.

2 - انظر: الخراج لأبي يوسف، ص 24 - 27.

3 - سورة الأنفال، الآية 41

4 - سورة الحشر، الآيات 6 - 10.

اعترف الباكون فكتب يعلى بن أمية - وهو يومئذ أمير - شأنهم إلى عمر رضي الله عنه، فكتب عمر بقتلهم جميعاً. وقال: "لو تملاً عليه أهل صنعاء قتلتهم به"^(١)

* إن عمر رضي الله عنه عمل بنفس القاعدة عندما كان يفتى بيقاع الطلاق ثلثاً على من طلق امرأته ثلاثة بلفظ واحد فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ف قال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه آناء فلو أمضيناها عليهم فامضاه عليهم"^(٢)

* إن علياً رضي الله عنه كان يقول في عقوبة شارب الخمر: "إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى فحده حد المفترى"^(٣). الوارد في قوله عز وجل: "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدًا وَلَا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبْدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ"^(٤)

فقد بني رضي الله عنه رأيه على قاعدة أصولية وهي قاعدة: إقامة مظنة الشيء مقام نفس الشيء وإعطاء المظنة حكم المظنون (الحكم بالمال، أو الحكم بسد الذرائع) وهي القاعدة المعتبرة شرعاً والتي ثبتت بأدلة شرعية كثيرة منها:

تحريم الشارع الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فقد "نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها، والمرأة وخالتها"^(٥) لأنه مظنة قطع الأرحام.

وتحريم عقد النكاح على المحرم بالحج فقد قال صلى الله عليه وسلم "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب"^(٦) لأنه مظنة لإفساد الحج بالدخول فيه قبل التحليل.

والمنع عن بيع وسلف فقال عليه الصلاة والسلام: "لا يحل سلف وبيع"^(٧) لأنه مظنة قصد الربا.

والنهي عن هدية المدين فقد قال صلى الله عليه وسلم: "إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدي إليه أو حمله على الدائبة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بيته وبينه قبل ذلك"^(٨) لأنه مظنة الربا المحرم.

1 - أخرجه البيهقي وصحح إسناده ج 8 ص 41 والبخاري تعليقاً في كتاب الديات، باب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتصر منهم كلهم، ووصله ابن حجر في فتح الباري ج 12 ص 281.

2 - رواه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق الثلاث ص 630.

3 - رواه مالك في الموطأ، كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر ج 2 ص 282.

4 - سورة النور، الآية 3.

5 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها ص 914.

6 - رواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح بباب تحريم نكاح المحرم ص 592.

7 - رواه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في الرجل بيع ما ليس عنده ص 505، والترمذى في كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهة بيع ما ليس عنده ص 300.

8 - أخرجه ابن ماجة في كتاب الأحكام، باب القرض، ص 48.

* كان رأي علي رضي الله عنه - وجمع من الصحابة - رضي الله عنهم - أن الصناع كالصباغ والصواغ - يضمنون إذا تلف ما بأيديهم من السلع ما لم يقيموا الدليل على أن الهالك حصل دون تعمد منهم ولا تقصير إعمالاً للقاعدة الأصولية وهي تقديم المصلحة العامة - مصلحة أرباب السلع - على المصلحة الخاصة - مصلحة الصناع - التي أشار إليها رضي الله عنه بقوله: "لا يصلح الناس إلا ذلك" (١).

وهي القاعدة التي وردت أدلة كثيرة باعتبارها واعتمادها منها:

- أن الشارع فرض الحجر على السفيه قال تعالى: "وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَأَكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قُوْلًا مَعْرُوفًا" (٢). فإن فيه تقديمها لمصلحة عامة - هي حفظ مال الجماعة - على مصلحة خاصة بالسفيء، وذلك بناء على أن للجماعة حقاً في ماله، وأن حق السفيه قاصر على نفسه وعائلته دون إسراف وتبذير، فإن بذر كان موقضاً لمصلحة عامة.
- أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن الاحتياط وقال: "لا يحتكر إلا خاطئ" (٣). فإن فيه تقديمها لمصلحة عامة - هي مصلحة عامة الناس في توفير الأقوات الازمة لها - على مصلحة خاصة - وهي مصلحة المحتكر في الحصول على الريع.
- أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحاضر للبادي - قال عليه الصلاة والسلام: "لا بيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض" (٤). فإن في هذا النهي تقديمها لمصلحة عامة هي مصلحة أهل الحاضر على مصلحة خاصة - هي مصلحة البادي في تقديم الوعظ والنصح له، أو مصلحة الحاضر، إذا كان يتولى البيع بأجر.
- أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن تلقى الركبان قال صلى الله عليه وسلم: "لا تلقوا الركبان، ولا بيع حاضر لباد" (٥). فإن في هذا النهي تقديمها لمصلحة عامة - هي مصلحة أهل السوق - على مصلحة خاصة - هي مصلحة المتلقى في الحصول على السلعة لإعادة بيعها بريع يعود إليه دون عامة أهل السوق.

1 - أخرجه البيهقي في السنن الكبير، كتاب الإجارة، باب ما جاء في تضمين الأجراء ص 122.

2 - سورة النساء، الآية 5.

3 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب في الرجل بيع ما ليس عنده؛ ص 702.

4 - رواه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي ص 661، وأبوداود في سنته، كتاب البيوع باب في النهي أن يبيع حاضر لباد ص 498، والترمذني

في كتاب البيوع، باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد ص 298 والنسائي في كتاب البيوع،

باب بيع الحاضر ص 622 وابن ماجة في كتاب التجارات، باب النهي أن يبيع حاضر

لباد ص 312.

5 - رواه الشيشخان.

انظر: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب هل يبيع حاضر لباد، ص 345 - 346؛

صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي، ص 661.

- أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يرى أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل مستدلا بقوله تعالى: " وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضْعَنْ حَمْلَهُنَّ... " ^(١). وكان يقول في ذلك: من شاء لاعنته أن سورة النساء الصغرى نزلت بعد سورة النساء الطولى، أي: أن سورة الطلاق التي وردت فيها هذه الآية نزلت بعد سورة البقرة التي جاء فيها: " وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَرَوْنَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا " ^(٢).

وهو - رضي الله عنه - بهذا يشير إلى قاعدة من قواعد الأصول التي عمل بها وهي أن المتأخر ينسخ المتقدم أو يخصمه.

هذه بعض المسائل التي يظهر منها بوضوح اعتماد فقهاء الصحابة - رضي الله عنهم - الكامل على القواعد الأصولية المختلفة - ما سوى القياس - في المسائل والأقضية المشار إليها سعيا منهم للتوصيل إلى أحكامها.

وهناك جملة من مسائل أخرى استند فيها الصحابة - رضي الله عنهم - إلى القياس الذي هو نوع من الاجتهاد؛ بل هو أصل من أصول الفقه عملا بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصلب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر" ^(٣). وتأسيسا على ما جاء في حديث معاذ رضي الله عنه لما بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وقال له: "بم تحكم إن عرض لك قضاء؟ قال: بكتاب الله تعالى، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فإن لم تجد، قال: أجهد رأيي، لا آلو، قال: فضرب رسول الله صدره ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ^(٤)".

ومن هنا نرى الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - استعملوا القياس: فقد قاس عمر - رضي الله عنه - ثمن خمر أهل الذمة على تحريم ثمن الشحوم المحرمة فقد بلغ عمر - رضي الله عنه - أن سمرة بن جندب باع خمر أهل الذمة وأخذه في العشور عليهم فقال: قاتل الله سمرة، أما علم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا ثمنها" ^(٥).

1 - سورة الطلاق، الآية 4.

2 - سورة البقرة الآية 234، انظر: سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في عدة الحامل ص 336، الدر المتنور ج 8 ص 203-204.

3 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنن، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ص 1264؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد... ص 761.

4 - أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء وسكت عنه، ج 4 ص 18 والترمذمي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضى؟ وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس عندي بمتصفح 3 ص 616.

5 - أخرجه أبو يعلى في مسنده ج 1 ص 108.

و عندما أرسل عمر - رضي الله عنه - إلى المرأة فأسقطت جنينها استشار الصحابة - رضي الله عنهم - فقال عبد الرحمن بن عوف وعثمان: "إنما أنت مؤدب، ولا شيء عليك" ^(١) وقال علي: "أما لائم فأرجو أن يكون محظاً عذك، وأرجى عليك الدية" ^(٢). فقام عثمان وعبد الرحمن بن عوف على مؤدب امراته وغلامه وولده، فلم يجعلوا عليه الدية، وقام علي رضي الله عنه على قاتل الخطأ، فاتبع عمر قياس علي رضي الله عنه.

هذا يتجلّى لنا أن القواعد الأصولية كانت حاكمة على الأحكام عند الصحابة - رضي الله عنهم - يتميز بها الاجتهاد العلمي عن الهوى الشخصي. وإن كانت هذه القواعد وتلك الضوابط جبلة وملكة فطرية في الصحابة - رضي الله عنهم - صرحو بها تارة فيما عرضت عليهم من المسائل، وظهرت تارة أخرى من ثنايا كلامهم المنقول إلينا.

وقد كان منهجهم في بيان الأحكام أنهم كانوا يأخذون حكم أي حادثة من كتاب الله، فإن لم يجدها حكمها فيه، أخذوه من سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم، فإن لم يصادفوه لجأوا إلى المشورة وإلا رجعوا إلى الرأي فيقيسون ما لم يكن بما كان ^(٣).

حتى إذا ما انتقلنا إلى عصر التابعين نرى أن دائرة الاستنباط تتسع للحوادث الكثيرة وعكوف طائفة منهم على الفتوى - كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد، وسليمان بين اليسار، وخارجية بين زيد، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عتبة وغيرهم - بالمدينة المنورة .

وآخرى - كعبلة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد النخعي، وشريح بن الحارث القاضي، وعمرو بن شرحبيل وغيرهم - بالكوفة ^(٤).

وكانت لكل فئة طريقتها الخاصة ومنهجها المتميز في استخراج الأحكام "فابن المسيب وأصحابه كانوا يرون أن علماء الحرمين الشريفين أثبت الناس في الحديث والفقه؛ ولذلك جمع فتاوى أبي بكر وعمر وعثمان وأحكامهم، وفتاوی على قبل الخلافة وعائشة وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة. وقد اعتمد ابن المسيب على مسنده أبي هريرة كثيراً، وقضاياها قضية المدينة، وحفظ من ذلك شيئاً كثيراً، ونظر فيها نظر اعتبار وتفتيش وتحقيق وتطبيق، فما كان مجمعاً عليه بين علماء المدينة عض عليه بالنواخذة هو وأصحابه لا يتجاوزنه" ^(٥).

وابراهيم النخعي وأصحابه من فقهاء العراق كانوا يرون أن الصاحب الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أثبت في الفقه؛ لذلك كانوا يأخذون بفتاویه وفتاوی على وأحكامه مدة خلافته بالكوفة وأبي موسى الأشعري،

1- أخرجه البهيفي في معرفة السنن والآثار، باب ما جاء في تأديث الإمام ج 8 ص 342.

2- انظر: البرهان للجوين ج 2 ص 76؛ الإحکام للظاهري ج 2 ص 274.

12- انظر تفصيل ذلك في: طبقات الفقهاء للشيرازي ص 57 - 94، الإحکام لابن حزم ج 2

ص 240؛ إعلام الموقعين ج 1، ص 23.

13- الفكر السامي، القسم الثاني ج 1 ص 336.

وسعد بن أبي وقاص، وقضايا شريح، وفيما لم ينص عليه هؤلاء الصحابة - رضي الله عنهم - من الأحكام كانوا يتجهون نحو الاستخراج على الأقيسة المختلفة، وضبطها والتقرير عليها بتطبيق العلل على الفروع المختلفة^(١).
هكذا نرى أن المناهج الأصولية بدأت تتضح أكثر من قبل بسبب اختلاف المدارس الفقهية التي كانت عاملاً أساسياً في تميز مناهج الاستباط عند أصحاب كل مدرسة وإن لم تكن بهم حاجة إلى تدوين هذه المناهج والقواعد في ذلك الوقت.

وفي عصر الأئمة المجتهدین نرى أن كلاً منهم ورث عن فقهاء بلدانهم من التابعين طرق استباطهم ومناهي اجتهادهم فكانوا لا يتجاوزون فتاوى من تلقوا عنهم من أهل أمصارهم.

قال ابن حزم الظاهري: (ثم أتى بعد التابعين فقهاء الأمصار كأبي حنيفة وسفيان وأبن أبي ليلى بالكوفة، وأبن جريج بمكة، ومالك وأبن الماجشون بالمدينة، وعثمان البتي وسوار بالبصرة، والأوزاعي الشامي، واللبيث بمصر، فجرروا على تلك الطريقة منأخذ كل واحد عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم، واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم وهو موجود عند غيرهم)^(٢).

وهنا نجد أن قواعد الاستباط بدأت تتميز بشكل أبين، ومناهج الاحتجاج استقرت بشكل أوضح في فتاوى الأئمة بالاعتماد على كتاب الله عز وجل، وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند اختلاف الأحاديث في قضية ما كانوا يحتملون إلى أقوال الصحابة لمعرفة ما إذا كان بعضها منسوحاً، أو مصروفاً عن ظاهره، فإن لم يجدوا ما يدل على ذلك، بل وجدوا اتفاقهم على الترک وعدم القول بموجبـه فذلك عندـهم بمثابةـ الحكم بالنسخ أو التأويل، أو إبداءـ العلة.

وإذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعـين فالـأولـى عند صاحـبـ كل مذهب هو التمسـكـ بأـهـلـ الـبـلـدـ وـشـيوـخـ نـظـراـ لـمـعـرـفـتـهـ بـمـكـانـتـهـ وـفـضـلـهـ.

هـاـهـنـاـ يـتـجـلـيـ لـنـاـ أـنـ الـأـئـمـةـ الـمـجـتـهـدـيـنـ كـانـوـاـ يـسـيـرـونـ عـلـىـ مـنـاهـجـ أـصـوـلـيـ بـيـنـ فـيـ رـسـمـوـهـ لـأـنـفـسـهـمـ مـنـ أـسـسـ وـمـبـادـيـ فـيـ الـاستـبـاطـ^(٣)ـ،ـ تـنـموـ وـتـزـادـ كـلـمـاـ تـقـدـمـ بـهـمـ الزـمـنـ حـتـىـ تـمـكـنـوـاـ مـنـ تـدوـينـ عـلـمـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ فـيـ تـلـكـ الـمـرـحـلـةـ تـارـيـخـ الدـوـلـةـ الـإـسـلـامـيـةـ.

ومـاـ سـاعـدـ عـلـىـ تـدوـينـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ وـوـضـعـ قـوـاـعـدـ بـشـكـلـ عـلـمـيـ منـظـمـ وـمـرـتـبـ فـيـ عـصـرـهـ مـاـ يـلـيـ:

* شـيـوعـ اللـحنـ وـضـعـفـ الـلـسانـ الـعـرـبـيـ،ـ فـقـدـ اـخـتـلـاطـ الـلـغـاتـ الـأـجـنبـيـةـ بـالـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ النـقـيـةـ مـاـ نـجـمـ عـنـهـ الخـطـأـ فـيـ فـهـمـ مـعـانـيـ الـقـرـآنـ وـالـسـنـةـ وـبـيـانـهـمـ لـلـأـحـكـامـ.ـ وـكـانـ سـبـبـ هـذـاـ الـاـخـتـلـاطـ هـوـ اـتـسـاعـ رـقـعـةـ الـدـوـلـةـ الـإـسـلـامـيـةـ،ـ وـإـقـبـالـ

1- انظر: المصدر نفسه ج 1 ص 316.

2- الأحكام في أصول الأحكام ج 2 ص 240.

4- انظر تفصيل ذلك في: أصول الفقه لأبي زهرة ص 12؛ تاريخ الفقه الإسلامي للسايس، ص 91 وما بعدها، الفكر السامي، ج 1، ق 2.

سكان البلاد المفتوحة - أصحاب اللغات المختلفة - على اعتناق الإسلام ودراسة أحكامه.

فاضطر العلماء لوضع قواعد اللغة العربية للاستنارة بها في التوصل إلى استنباط الأحكام من مصادرها.

* بعد الفاصل الزمني بين عصر الأئمة المجتهدين وعهد التشريع وبعد ما كانت القواعد التي على أساسها يفتى الناس تمارس بصورة طبيعية على أساس من فهم ينتمي إلى السليقة التي عرف بها الصحابة رضي الله عنهم؛ لم يعد بوعي الناس التعرف بسهولة ويسر على مقاصد التشريع العالية وحكمها السامية حتى يتمكنوا من إعطاء الأحكام المناسبة للمسائل الجديدة على ضوءها.

* كثرة المدارس الفقهية التي اشتد الخلاف بينها في الفروع فاحتاج كل مجتهد إلى قواعد أصولية ثابتة للاستدلال على رأيه ونقص رأي مخالفيه.

* ضعف سلطان الدين على النفوس، مما تسبب عنه تصدي بعض الناس لفتيا والاجتهاد - وهم ليسوا بأهل لها طمعا في المال أو الجاه أو الشهرة (□).

إذن كان لا بد من تدوين علم الأصول وتدوين قواعده ووضع قوانينه حتى يتميز بها الاجتهد السليم من الاجتهد الفاسد السقيم. فوضع العالم الجليل الأصولي الفقيه الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة □ قدميه في هذا المضمار وقام بتدوين قواعد علم أصول الفقه وبصورة عامة شاملة مستقلة مرتبة ومنظمة في كتابه المشهور بـ (الرسالة).

وكفى بالتاريخ شاهدا أن الشافعي هو أول من ألف مدونة كاملة مستقلة مرتبة في أصول الفقه تعد غالية في دقة البحث، والعمق في الاستدلال، لم يسبق أحد الشافعية بمثل هذا التأليف المنظم وما أجمل ما تناوله عبارة المؤرخ الكبير ابن خلدون في مقدمته بهذا الخصوص: "واعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة، وكان السلف في غنية عنه، بما أن استفادة المعاني من الألفاظ الفنون المستحدثة في الملة، وكان السلف في غنية عنه، بما أن استفادة المعاني من الألفاظ لا يحتاج فيها إلى أزيد مما عندهم من الملكة اللسانية، وأما القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الأحكام خصوصا ف منهم أخذ معظمها، وأما الأسانيد فلم يكونوا يحتاجون إلى النظر فيها لقرب العصر وممارسة النقلة وخبرتهم بهم، فلما انقرض السلف وذهب الصدر الأول وانقلبت العلوم كلها صناعة كما قررناه من قبل، واحتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة فكتبوها فنا قائما برأسه سموه (أصول الفقه).

1- انظر علم أصول الفقه للخلاف ص 16 - 17؛ أصول الفقه للبرديسي ص 8 أصول الفقه لحسين حامد حسان ص 20.

وكان أول من كتب فيه الشافعي - رضي الله عنه - أملٍ فيه رسالته المشهورة تكلم فيها في الأوامر والنواهي، والبيان والخبر والنسخ، وحكم العلة المنصوصة من القياس). ^(١)

وهو ما أكد الفخر الرازي وقرره الإسنوي والزركشي والسيوطى ومن وافقهم من علماء المسلمين وغيرهم ^(٢). فقد قال الرازي: (انفق الناس على أن أول من صنف في هذا العلم - أي أصول الفقه - الشافعى وهو الذي رتب أبوابه وميز بعض أقسامه من بعض وشرح مراتبها في القوة والضعف) ^(٣). وقال الإسنوى: (وكان إمامنا الشافعى - رضي الله عنه - هو المبتكر لهذا العلم بلا نزاع، وأول من صنف فيه بالإجماع، وتصنيفه المذكور فيه موجود بحمد الله - تعالى - وهو الكتاب الجليل المشهور المسموع عليه اتصال سنته الصحيح إلى زماننا المعروف بـ (الرسالة) ^(٤)).

وقال الزركشى: "... الشافعى أول من صنف في أصول الفقه، صنف فيه كتاب (الرسالة)" ^(٥).

وقد جاء تأليف الشافعى للرسالة في علم أصول الفقه التي رواها عنه صاحبه الربيع بين سليمان بطلب من عبد الرحمن بن مهدي "أن يضع له كتابا فيه معانى القرآن ويجمع قبل الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة فوضع له كتاب الرسالة، وقال علي بن المدينى: قلت لمحمد بن إدريس الشافعى: أجب عبد الرحمن بن مهدي عن كتابه، فقد كتب إليك يسألك، وهو متшوق إلى جوابك قال: فأجابه الشافعى، وهو كتاب الرسالة التي كتبت عنه بالعراق، وإنما هي رسالته إلى عبد الرحمن بن مهدي" ^(٦). ولم يسمها الشافعى باسم الرسالة، بل سماها (الكتاب) أو يقول: (كتابنا) أو (كتابي) ^(٧). وإنما سميت في عصره بالرسالة بسبب إرサله إليها إلى عبد الرحمن بن مهدي ^(٨).

وطريقة الإمام الشافعى في هذا الكتاب تتلخص في أنه يذكر القاعدة الأصولية التي يستتبعها أولاً: ثم يقيم الشواهد من القرآن والسنة لإثباتها، ثم يعقب ذلك تحليلًا دقيقاً واضحاً للربط بين الشواهد والقاعدة المطروحة مستقienda في ذلك بما أنعم الله عليه من قوة سليقته في اللغة العربية والبراعة فيها...

ولنضرب لذلك مثلاً بما ذكره رحمة الله في مباحث الكتاب الكريم من "باب بيان ما نزل من الكتاب عاماً يراد به العام ويدخله الخصوص" ^(٩).

1- ص 420.

2- انظر: الفكر السامي ج 2 ص 404، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ج 3 ص 293.

3- مناقب الإمام الشافعى ص 56.

4- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ص 54.

5- البحر المحيط ج 1 ص 10.

6- مقدمة الرسالة، ص 11.

7- انظر: المصدر نفسه ص 32، 146، 213، 226، 259، 353 الأم ج 7 ص 253..

8- انظر: المصدر نفسه ص 12.

9- المصدر نفسه ص 53.

وباب بيان ما أنزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام
والخصوص (١).

وباب ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به كله الخاص (٢) وهكذا...
فإن هذه الأبواب جمِيعاً بمثابة قواعد أصولية من القرآن الكريم تحتاج إلى
اثبات ففيبدأ بحثها واحداً تلو الآخر في ضوء الكتاب والسنة بقوله: (... وقال
الله تبارك وتعالى: "اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكَبِيلٌ" (٣) وقال
تبارك وتعالى: "خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ" (٤) وقال تعالى: "وَمَا مِنْ دَبَّابَةٍ فِي
الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا" (٥) فهذا عام لا خاص فيه.

قال الشافعى: فكل شيء من سماء وأرض وذى روح وشجر وغير ذلك: فالله
خالقه، وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها.
وقال الله: "مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَخْلُقُوا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغِبُوا يَأْنِسُهُمْ عَنْ تَقْسِيمِهِ" (٦)
وهذا في معنى الآية قبلها، وإنما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال، وليس
لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم: أطاق
الجهاد أو لم يطقه. ففي هذه الآية الخصوص والعموم.

وقال: "وَالْمُسْتَضْعَفُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَلَدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا
أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقُرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا" (٧). فيها خصوص لأن كل أهل القرية
لم يكن ظالماً، قد كان فيهم المسلم ولكنهم كانوا فيها مكثورين، وكانوا فيها
أقل.

وفي القرآن نظائر لهذا، يكتفى بها إن شاء الله منها، وفي السنة له نظائر
موضوعة مواضعها (٨).

وقد تناول الشافعى في (الرسالة) أهم القواعد الأصوليون التي اعتنى بها
الأصولية فيما بعد بالشرح والتفصيل.

فقد افتتح - رحمة الله - كتابه بخطبة مسهبة شرح فيها حال الناس عندبعثة
النبي - صلى الله عليه وسلم - من الجهة الدينية فبين أنهم كانوا صفين: "أهل
كتاب بدلاً من أحكامه وكفروا بالله فاقتعوا كذباً صاغوه بالسنن فخلطوا
بحق الله الذي أنزل إليهم" (٩) "وَضَفَ كُفَّارُوا بِاللَّهِ فَاتَّبَعُوا مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ
اللَّهُ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ حِجَارَةً وَخَشْبًا وَصُورًا وَاسْتَحْسَنُوا هَا وَنَبَزُوا أَسْمَاءَ

-
- 1- المصدر نفسه ص 56.
 - 2- المصدر نفسه ص 58.
 - 3- سورة الزمر، الآية 62.
 - 4- سورة إبراهيم، الآية 32.
 - 5- سورة هود الآية 6.
 - 6- سورة التوبية 120.
 - 7- سورة النساء الآية 75.
 - 9- الرسالة، ص 53.
 - 10- الرسالة، ص 9.

افتلواها ودعوها آلة عبادوها، فإذا استحسنوا غير ما عبادوا منها ألقوه
ونصبوا بأيديهم غيره فعبدوه...”^(١)

ثم ذكر أن الله عز وجل إنذ الناس من الضلال إلى الهدى بارسال الرسول
صلى الله عليه وسلم، فأخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربه وأنزل
عليه الكتاب المبين، فتكلم - رحمة الله - عن منزلة هذا الكتاب من الدين
وأشتماله على ما قد أحَلَ الله وما حرم، وما أعدَ لأهل الطاعة من الثواب
ولأهل المعصية من العقاب.

ثم حث طلبة العلم على بلوغ غاية جدهم في الاستكثار من علوم القرآن
وإخلاص النية لله سبحانه ثم ختم - رحمة الله - خطبته بشمول الكتاب الغير
لجميع الأحكام فقال: ”فليست تنزل بأحد من دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله
الدليل على سبيل الهدى فيها، قال الله تعالى: ”كتابٌ أنزلناه إلينك لتخراج
الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد“^(٢) وقال
تعالى: ” وأنزلنا إلينك الذكر لتبين للناس ما نزلنا إليهم ولعلهم يتفكرون“^(٣)
وقال تعالى: ” وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى
لِلْمُسْلِمِينَ“^(٤) (....) وإذا كان القرآن تبيانا لكل شؤون الدين ودليلا على
سبيل الهدى في كل ما تنزل من النوازل والحوادث يظهر القارئ بالبداية
مناسبة عقد الشافعى بعد المقدمة المذكورة ببابا بعنوان: (كيف البيان) الذى
بدأه بتعریف البيان وأنه: (اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول، متشعبه
الفروع) ثم أعقبه ببيان القرآن للأحكام على أربعة أوجه:
ـ ما أبانه لخلقه نصا مثل جمل فرائضه.

ـ ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه مثل عدد الصلاة.

ـ ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس الله فيه نص حكم.

ـ ما فرض الله على خلقه الاجتهد في طلبه.

ـ ثم وضع مراتب البيان الأربع، بالشواهد.

وكان الشافعى - رحمة الله - قد رسم بوضعيه لباب البيان خطة كتاب الرسالة
فإن أغلب موضوعات كتاب الرسالة إن لم تكن كلها تدخل في ضمن واحد
من أقسام البيان الأربع ومن هنا بدأ ببيان موضوعات الكتاب العزيز وأن
هذا القرآن العزيز هو أصل لجميع أقسام البيان نزل بلسان عربي مبين، وأنه
يخاطب العرب بلسانها ”على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من
معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد
به العام الظاهر و... ظاهرا يعرف من سياقه أنه يراد به غير ظاهره، وكل
هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتبتدىء الشيء من
كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدىء الشيء يبين آخر لفظها منه

1- الرسالة، ص 10.

2- سورة إبراهيم، الآية 1.

3- سورة النحل، الآية 44.

4- السورة نفسها، الآية 89.

5- الرسالة، ص 20.

عن أوله، وتتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها، وتسمى الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة. وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به" (١)

ثم سرح ما أجمله في عبارته المذكورة كلا على حدة وذلك في الأبواب الآتية:

- باب ما نزل من القرآن، عاما يراد به العام ويدخله الخصوص.
- باب بيان ما نزل من القرآن، عام الظاهر، وهو يجمع العام والخصوص.

- باب ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به كله الخاص.

- باب العنف الذي يبين سياقه معناه.

- باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره.

- باب ما نزل عاما فدلت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص.

وختمه بباب ما نزل عاما فدلت السنة على أنه يراد به الخاص منوها إلى أن السنة يمكن أن تخصص الكتاب، وممهدًا بذلك للخوض في دراسة المصدر الثاني للأحكام الشرعية فأخذ يتناول - رحمة الله - السنة من حيث حجيتها ومرتبتها من الدين و... فقال: "فأول ما نبدأ به من ذكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله: ذكر الاستدلال بسننته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله، ثم ذكر الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها، ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله كيف هي وموافقتها؟ ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام، والعام الذي أراد به الخاص، ثم ذكر سننه فيما ليس فيه نص كتاب" (٢)

ثم فصل كل موضوع من هذه الموضوعات في الأبواب الآتية:

باب بيان ما فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم

باب فرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بطاعة الله جل ذكره.

باب ما أمر الله به من طاعة رسوله.

باب ما أبان الله لخلقه من فرضه على رسوله إتباع ما أوحى إليه... ثم عقد فصلا عنونه بـ "ابتداء الناسخ والمنسوخ" بين فيه حكمة النسخ، وأن الكتاب بنسخ بالكتاب، والسنة تنسخ بالسنة والناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه و... ثم ذكر: "باب العلل في الأحاديث" تكلم فيه في جميع الموضوعات المتعلقة بهذا العنوان، كما تكلم في الاختلاف في قراءات القرآن وسببه ثم وضع أبوابا في النهي الوارد في الأحاديث، كما وضع بابا في العلم بين فيه أقسامه.

1- الرسالة، ص 52

2- الرسالة، ص 105

ثم عقد بابين لخبر الواحد وحجتيه فأفاض في القول مظهاه أسلوبه في الجدل والترجيح.

ثم تطرق إلى باب الإجماع وحجتيه، وباب القياس وحجتيه وشروطه ومتى يجب القياس ومتى لا يجب، ومن له أن يقيس. وباب الاجتهاد، وباب الاستحسان وعدم جواز ما كان منه على غير قياس صحيح.

ثم ذكر الشافعي باب الاختلاف فبين أن منه ما هو محرم ومنه ما هو غير محرم ثم تكلم - رحمة الله - في باب في المواريث الذي كشف فيه عن رأيه في أقوال الصحابة إذا تفرقوا فيها وختم كلامه ببيان مراتب الأصول وبالقراءة المتأنية لما احتوته الرسالة من موضوعات ومسائل يمكن أن أسجل الملاحظات التالية:

* أن خطة البحث وتصور الموضوعات التي أراد الشافعي معالجتها كانت واضحة ببينة لديه قبل التعرض لها ولهذا كانت المناسبة الموضوعية والدقة العلمية متجلية.

* ان الإمام الشافعي تعرض فيها لقواعد أصولية كثيرة وقد جاءت على قسمين.

الأول: ما كان استبطاطها واستخراجها باجتهاده وهو حيث انفرد بها دون غيره سابقين أو لاحقين.

الثاني: ما كان نقلًا عن السابقين.

مثال الأول: ما نص بذكره عند بيان حكم قول الصاحبي - رضي الله عنه - إذا لم يوجد له موافق أو مخالف حيث قال: "... قال: فلي أي شيء صرط من هذا؟ قلت إلى اتباع قول واحد إذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا إجماعا ولا شيئا في معناه يحكم له بحكمه، أو وجد معه قياس وقل ما يوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره في هذا" (١).

ومثال الثاني : ما ورد في باب الإجماع حيث قال الإمام الشافعي: "فقال لي قائل: ... فما حجتك في أن تتبع ما اجتمع الناس عليه، مما ليس فيه نص حكم الله، ولم يحكوه عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ أتزعم ما يقول غيرك إن إجماعهم لا يكون أبدا إلا على سنة ثابتة وإن لم يحكوها؟

قال: فقلت له: أما ما اجتمعوا عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكما قالوا إن شاء الله. وأما ما لم يحكوه فاحتمل أن يكون قالوه حكاية عن رسول الله، واحتمل غيره، ولا يجوز أن تعدد له حكاية، لأنه لا يجوز أن يحكي إلا مسموعا، ولا يجوز أن يحكي شيئا ينوههم، يمكن فيه غير ما قال.

فكنا نقول بما قالوا به اتباعا لهم..." (٢).

• إن الإمام الشافعي كان حريصا في إثبات القواعد الأصولية ثم الاستدلال عليها بأدلة من القرآن والسنة واللغة العربية.

1- الرسالة، ص 597 - 598

2- الرسالة، ص 471 - 472

- إن قواعد الأصول التي حررها الشافعي في هذا الكتاب لم تكن فروضاً ذهنية، ولا قواعد نظرية لا يترتب على الخلاف فيها ثمرة عملية.
- إن ما ذكره الإمام الشافعي في كتاب الرسالة من القواعد التزم بها في اجتهاده فهي عنده حاكمة على الفقه وليس ضابطة للفروع في مذهبه أو مستتبطة منها.
- إن الإمام الشافعي لم يكتف في الرسالة بذكر المسائل الأصولية فقط بل تعرّض إلى جانبها لكثير من الموضوعات الفقهية والاحتمالات العقلية التي قام بتحليلها، وإشباعها بالكلام المتنزّن الرصين، متعرضاً لآراء المخالفين فيما لهم فيه من رأي مع ذكر أدلةهم ومناقشتها بأسلوب منصف - لحضمه - يليق بالعلماء ومكانتهم وصولاً إلى الحق والصواب.
- ولكن مع جميع هذه المزايا التي اتسم بها كتاب الرسالة التي قلما نجد مثيلاً في أول نواة من نوعه فيما يضاهيه من العلوم. فإن الإمام الشافعي كان يحس بأنه لم يبلغ الغاية المرجوة لطاقته المحدودة ومن هنا كان يقول بترك ما جعله أصلاً لو ثبت خلافه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روي عنه الربع قوله: "ما من أحد إلا ويذهب عنه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وتغرب عنه، مهمما قلتُ من قول، أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلتُ، فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله" (□)

هذا وفي نهاية هذه الجولة العلمية المتواضعة بين (نشأة علم أصول الفقه وأول ما دون فيه) أختتم كلامي بأهم ما توصلت إليه من نتائج مجملة إياها في النقاط التالية:

- إن علم أصول الفقه لم يكن موجوداً في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم كعلم مستقل لعدم الحاجة إليه؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كان يبين الأحكام ويقتضى باليوحى - الجلي والخفي - وبما يؤديه إليه اجتهادي الفطري الذي مآلاته إلى الوحي تقريراً أو تغييراً.
- إن علم أصول الفقه نشأ في عصر الصحابة رضي الله عنهم وكانوا في غنى عن تدوينه لأمور كثيرة.
- إن الصحابة الذين اضططوا بمهام استنباط الأحكام الشرعية للمسائل كانوا يعتمدون على قواعد أصولية صرحاً بها تارة، وظهرت تارة أخرى في ثنايا كلامهم فيما أدلوا به من الأحكام.
- إن التابعين قاموا بما قام به فقهاء الصحابة من تشريع وفتوى وقضاء معتمدين في ذلك على الكتاب والسنة وفتاوي الصحابة رضي الله عنهم.. وكان لهم إسهام في تأصيل مناهج الاستنباط وإبراز بعض القواعد الأصولية المؤدية إلى ذلك.
- إنه في عصر الأئمة المجتهدين قد وجدت الحاجة الماسة - لأسباب معينة - لتدوين قواعد أصولية تكون بمثابة الميزان لتمييز الاجتهاد السليم من الاجتهد الفاسد السقيم.

▪ إن الإمام الشافعي هو أول من ألف مدونة كاملة مستقلة منظمة ومرتبة في علم أصول الفقه والتي اشتهرت بـ "الرسالة" وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه أجمعين.

References

- 1- انظر: الإحکام للأمدي ج 1 ص 188؛ المحسوب ج 2 ق 1 ص 215.
- 2- الكتاب مكون من ثلاثة أجزاء، قام بتحقيق الجزء الأول منه الأستاذ الدكتور / موسى القرني. أما الجزء الثالث فقد قام بتحقيقه إمام وخطيب المسجد الحرام فضيلة الشيخ عبد الرحمن السديس.
- 3- انظر في طريقة المتكلمين وما ألف عليها من الكتب: الرسالة، ص 471، الإحکام للأمدي ج 1 ص 186-188؛ المحسوب ج 2 ق 1 ص 214-215، الإبهاج ج 2 ص 380، علم أصول الفقه للخلاف ص 18، أصول الفقه لأبي زهرة 19-20، الوجيز في أصول الفقه للزیدان ص 17-16 مقدمة ابن خلدون ص 420، البداية والنهاية ج 11 ص 350، ج 12 ص 91، ج 13 ص 55، أصول الفقه للدكتور حسين حسان ص 21-24، تاريخ بغداد ج 3 ص 100، ج 5 ص 37، فوات الوفيات ج 1 ص 356، 433، تهذيب الأسماء واللغات ج 2 ق 1 ص 172-174؛ الضوء الالمعم ج 5 ص 320، الدبياج المذهب ج 1 ص 377، 379، ج 2 ص 86، 228، الدرر الكاملة ج 4 ص 18، طبقات الشافعية لابن السبكي ج 3، ص 202، ج 4 ص 215-216، 229؛ ج 5 ص 172، 181؛ ج 6 ص 191؛ ج 8 ص 87، 157، 307؛ شذرات الذهب ج 3 ص 168، 259، 344، 349 - 351؛ ج 4 ص 10-13؛ ج 5 ص 21، 90، 145، 234، 257، 393؛ طبقاً للحنابلة ج 2 ص 216؛ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ج 1 ص 117، 152، ج 2 ص 139، 249؛ المنهج الأحمد ج 2 ص 199-201، 215؛ النجوم الزاهرة ج 5 ص 75، 417.
- 4- انظر في طريقة المتكلمين وما ألف عليها من الكتب: الرسالة، ص 471، الإحکام للأمدي ج 1 ص 186-188؛ المحسوب ج 2 ق 1 ص 214-215، الإبهاج ج 2 ص 380، علم أصول الفقه للخلاف ص 18، أصول الفقه لأبي زهرة 19-20، الوجيز في أصول الفقه للزیدان ص 17-16 مقدمة ابن خلدون ص 420، البداية والنهاية ج 11 ص 350، ج 12 ص 91، 128، ج 13 ص 55، أصول الفقه للدكتور حسين حسان ص 21-24، تاريخ بغداد ج 3 ص 100، ج 5 ص 37، فوات الوفيات ج 1 ص 356، 433، تهذيب الأسماء واللغات ج 2 ق 1 ص 172-174؛ الضوء الالمعم ج 5 ص 320، الدبياج المذهب ج 1 ص 377، 379، ج 2 ص 86، 228، الدرر الكاملة ج 4 ص 18، طبقات الشافعية لابن السبكي ج 3، ص 202، ج 4 ص 215-216، 229؛ ج 5 ص 172، 181؛ ج 6 ص 191؛ ج 8 ص 87، 157، 307؛ شذرات الذهب ج 3 ص 168، 259، 344، 349 - 351؛ ج 4 ص 10-13؛ ج 5 ص 21، 90، 145، 234، 257، 393؛ طبقاً للحنابلة ج 2 ص 216؛ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ج 1 ص 117، 152، ج 2 ص 139، 249؛ المنهج الأحمد ج 2 ص 199-201، 215؛ النجوم الزاهرة ج 5 ص 75، 417.
- 5- الكتاب مكون من ثلاثة أجزاء، قام بتحقيق الجزء الأول منه الأستاذ الدكتور / موسى القرني. أما الجزء الثالث فقد قام بتحقيقه إمام وخطيب المسجد الحرام فضيلة الشيخ عبد الرحمن السديس.
- 6- انظر: كشف الأسرار للبخاري ج 1 ص 40، كشف الأسرار للنسفي ج 1 ص 202.

- 7- انظر: ص 18.
- 8- حجة الله البالغة ج 1 ص 160.
- 9- أصول الفقه، ص 21-22.
- 10- انظر في طريقة الحنفية وما ألف عليها من الكتب:
 كنز الوصول للبزدوي وشرحه كشف الأسرار للبخاري ج 1 ص 40 - 41؛ كشف
 الأسرار شرح المصنف على المنار ج 1 ص 202 - 204؛ نور الأنوار ج 1 ص 202-
 204؛ أصول الفقه للخلاف ص 18، أصول الفقه لأبي زهرة ص 21-23؛ الوجيز في
 أصول الفقه للزیدان ص 17، أصول الفقه للدكتور حسين ص 24، مقدمة ابن خلدون
 ص 420، 421؛ كشف الظنون ص 168، تاريخ الأدب العربي ج 3 ص 272؛ الطبقات
 السننية ج 1 ص 477؛ الجوادر المضيئة ج 1 ص 28، 29، 84-85؛ الفوائد البهية
 ص 27-28، 108، 124، 158؛ تاج الترافق ص 41، 52، 53؛ شذرات
 الذهب ج 3، ص 245-246.
- 11- انظر: علم أصول الفقه للخلاف، ص 18؛ أصول الفقه لأبي زهرة، ص 24، أصول الفقه
 للبرديسي ص 18، الوجيز في أصول الفقه ص 18؛ أصول الفقه للدكتور حسين ص
 24-25؛ الفوائد البهية ص 27، 109، 180؛ الجوادر المضيئة ج 1 ص 81، تاج
 الترافق ص 40؛ حسن المحاضرة ج 1 ص 474؛ طبقات الشافعية لابن هادیة الله ص
 90؛ شذرات الذهب ج 6 ص 221.
- 12- انظر: أصول الفقه لأبي زهرة، ص 23؛ أصول الفقه للدكتور حسين ص 27، شجرة
 النور الزکیة ص 234، الدرر الكامنة ج 2 ص 463 - 465؛ شذرات الذهب ج 6 ص
 223-224.
- 13- انظر: البرهان للجوینی ج 2 ص 810 - 811، 911، 914، 923 وما بعدها؛ شفاء الغليل
 ص 161 وما بعدها؛ الشاطبی ومقاصد الشريعة ص 131 وما بعدها؛ أصول الفقه للدكتور
 حسين حسان 25 - 26.

فهرس المصادر والمراجع

- الإحکام في أصول الأحكام، لأبی محمد علی بن أبی الدّاهری مطبعة
العاصمة، مصر.
- الإحکام في أصول الأحكام، لسیف الدین علی بن أبی علی بن محمد
الآمدي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزیع، الطبعة الأولى 1401ھ/
1981م.
- أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، مصر.

- أصول الفقه للدكتور حسين حامد حسان، مكتبة الرشيدية، بشاور، الطبعة الثانية، 1423هـ / 2003م.
- أصول الفقه لمحمد زكريا البرديسي، دار الثقافة للنشر، مصر، 1983م.
- اعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة، مصر، 1374هـ / 1955م.
- البحر المحيط: لمحمد بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت 1992م.
- البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجوني تحقيق: عبد العظيم الديب، وزارة الشؤون الدينية، قطر، الطبعة الأولى 1399هـ.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، دار المعارف مصر.
- تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد علي السادس، دار المعرفة، 1986.
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) لأبي الفداء إسماعيل بن عمر، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثانية 1997م.
- التمهيد في تحرير الفروع على الأصول، لعبد الرحمن بن الحسن الإسنوبي تحقيق: محمد حسن هيثو.
- حجة الله البالغة لشاه، ولی الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوی، تحقيق السيد سابق، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- الخراج لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، المطبعة السلفية، مصر.
- الدر المنثور في التفسير المأثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، دار الفكر للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ / 1983م.
- الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي، مصر، الطبعة الأولى، 1357هـ / 1938م.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوري: عبد الرحمن بن علي، دار الكتاب العربي، 2001م.
- سنن ابن ماجة، أبو عبد الله بن محمد بن يزيد القرزوني، ت 273هـ، طبعة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى 1999م.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى 1998م.
- سنن الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، طبعة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، 1999م.
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، طبعة حيدر آباد، 1344هـ.
- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، طبعة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى 1999م.

- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، طبعة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى 1999م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحاج النيسابوري، طبعة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، 1998م.
- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم علي الشيرازي تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت.
- علم أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلف، دار القلم للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الثانية عشرة 1398هـ / 1978م.
- فتح البارزي بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1989م.
- الفروق لشهاب الدين محمد بن إدريس القرافي دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحجوي، خرج أحاديثه وعلق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1396هـ.
- معجم الأدباء، لياقوت بن عبد الله الحموي، مطبعة المامون، القاهرة، 1357هـ / 1938م.
- المقدمة لابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، دار الشعب، القاهرة 1987م.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، طبعة جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1998م.

صور المرابي ودلالاتها في الخطاب الديني

* د- عبدالرؤف زهدي مصطفى
** د- سعود محمود عبدالحابر

يدور هذا البحث حول صور الربا والمرابي ودلالاتها في الخطاب الديني الذي حل محل الشعر في العصر الإسلامي، وكيف استطاعت تلك الصور أن تؤثر وتعالج كثيراً من الظواهر والعادات والتقاليد التي كانت سائدة في الجاهلية. وقد يتناول البحث معنى الربا لغة وأصطلاحاً، وبين منهج الخطاب الديني في معالجته لظاهرة الربا، والعقوبات الفردية والجماعية التي تحل بالمرابي في الدنيا، وفي البرزخ والآخرة. وقد جاء ذلك من خلال التصوير القرآني الفني المعجز، وأحاديث جوامع الكلم التي استطاعت أن تصوّر المرابي بصور بلاغية كفيلة بأن تخلع نفوس المرابين من أجسادهم، وردع كلّ من انغمس في الربا ومنعه والخلولة من الاقتراب منه أو التعامل معه.

وبين البحث - أيضاً وبكل وضوح - أن السعادة، والطمأنينة، والأمن لن تتعايش مع مجتمع يتعامل الناس فيه مع هذا المرض الفتاك وبخاصة أن الله سبحانه وتعالى قد أذن بحرفهم ومن أصدق من الله قيلاً.

تعرف الصورة الفنية الأدبية بأنها ما ترسمه لذهن المتلقي كلمات اللغة شرعاً أو ثرأ، من ملامح الأفكار، والأشياء المشاهدة والأحساس، والأخيلة، وتكون إما فكرة نقالية تقريرية ترسم معادلها الحقيقي في أخص خصائص الواقعية، وإما معادلاً فنياً جمالياً يوحى بالواقع ويومي إليه بأشباهه من الرسوم واللوحات عن طريق الحشد الإيقاعي، وسائل ضروب الإيحاء البلاغي والبديعي، والصياغة التشكيلية، والتقنيات الأسلوبية واللغوية المختلفة⁽¹⁾.

فالأديب يستعمل كلماته الخاصة به ليعبر عن فكره ومشاعره مستعملاً الصورة الفنية التي توصل وتنقل مشاعر الشاعر إلى المتلقي. وقد ولدت الصورة الفنية مع ميلاد الأدب العربي، ولكنها تختلف من أديب إلى آخر قدرة على نقل المشاعر، وإبداعاً في التصوير الذي يشمل "العبارة اللغوية وإعطاء المعنى بأسلوب أدبي يضم الرعاية بالمعنى والاهتمام بجمال الأداء"⁽²⁾.

* عميد كلية العلوم الإنسانية، رئيس قسم اللغات، جامعة الشرق الأوسط، للدراسات العليا، عمان ،الأردن

* استاذ الأدب العباسي، ومساعد رئيس قسم اللغة العربية، جامعة الشرق الأوسط، للدراسات العليا ،عمان ،الأردن

(1) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، د. أميل يعقوب وآخرون، ص 247.

(2) الصورة الفنية في شعر بشار بن برد، د. عبد الفتاح صالح نافع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1983، ص 52.

والأديب الناجح هو الذي يمتلك طرقاً ووسائل تصوير كثيرة توصله وتقربه إلى اللغة في وضعها البدائي، فكلما اقتربنا من اللغة في بداياتها كانت اللغة تصويرية، وبالتالي نقل الألفاظ المجردة العقلية، وهذا يفسر كثرة النماذج التصويرية في الشعر العربي قبل الإسلام، ولم يكن بالضرورة أن يعتمد التصوير في تلك الفترة الزمنية على الوسائل البلاغية⁽³⁾.

أما الصورة الفنية في القرآن الكريم فتتميز عن غيرها كونها من الله الخالق سبحانه، وكلامه معجز لا يقوى عليه أحد، فقد تحدى سبحانه وتعالى العرب الفصحاء أن يأتوا ولو بشيء مثله، يقول سيد قطب: "التصوير هو الأداة المفضلة في أسلوب القرآن الكريم، فهو يعبر بالصورة المحسنة المتخيلة عن الفن الذهني والحال النفسية، وعن الحادث المحسوس والمشاهد المنظور، وعن النموذج الإنساني إلخ"⁽⁴⁾.

أما هذا البحث فيدور حول الربا وصورة المرابي في الإسلام. ويتناول منهج الإسلام في محاربته للربا، والعقوبات الجماعية والفردية التي يوقعها الله - عز وجل - بمعمارسيه في الحياة الدنيا وفي البرزخ والآخرة، وذلك بتتصوير المرابي بصورة منفرة تتخلع من هول معاناتها النفوس من الصدور.

فالإسلام دين الإباء والمرودة والرحمة، آخر بين المسلمين، ووحد صفوفهم، لأن الإباء هو الأصل الأصيل في الإسلام وبناء دولته إذ يجب العدل والإنصاف والنصح، ويحول دون الإضرار، أو الكسب الحرام فهو ضابط أخلاقي في الميزان الاقتصادي. فقد كان العرب قبل الإسلام على شفا حفرة من النار، متشاشين، متنافرين، متحاربين، سنتين طويلة، ف جاء الإسلام فآخى بينهم، ووحدهم، وجعل منهم أمّة قوية عزيزة الجانب تعترز بالإسلام وتتخذه منهاجاً وطريقاً، ووضع قواعد أول دولة للإسلام، وعمل على تحقيق التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع المسلم.

ونجد معنى الأخوة الإسلامية يتجلّى في قوله تعالى واصفاً حال المهاجرين والأنصار، وما صنعته الأخوة الإسلامية في نفوسهم (والذين تبوعوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أتوا و يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا أغر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم) [سورة الحشر، آية 9-10].

لقد بلغ المسلمون الأوائل في الإيثار بكل ما تشمله كلمة إيثار من معنى ومفهوم ومدلول درجة عليا، ومكانة عظمى، بما وقر في قلوبهم من إيمان، وبما أشرق في نفوسهم من يقين. فكانوا يؤثرون إخوانهم بأموالهم وديارهم على أنفسهم،

⁽³⁾ الصورة في الشعر العربي، علي البطل، ص ص 26-27.

⁽⁴⁾ في. ظلال القرآن، سيد قطب.

ويتنازلون عن قسمهم في الغائم من أجلهم، ويقدمون حاجة إخوانهم على حاجتهم، حبأ لهم، ورغبة في أخوتهم⁽⁵⁾. وللمعاملات أهمية كبيرة في الفقه الإسلامي، فبها يطلب الرزق المباح، ويبعد عن مواطن الإثم، من خلال معرفته بأحكام البيع والشراء والخيار والربا والصرف وما جرى من ذلك مما يرتبط بمعاملاتخلق المالية بعضهم مع بعض.

ولكن الكثير من المسلمين استحلوا الربا، واعتقدوا أنه النظام الطبيعي المعقول والأساس الصحيح للنمو الاقتصادي، وأنه ضرورة اقتصادية في العصر الحاضر فلا بد منه، وظنوا أن ما أحرزه الغرب في العلوم والصناعات وسباقهم في أكثر المجالات هو ثمرة هذه المصارف العصرية، فراحوا يجادلون في تحريم بعض أنواعه ويختلفون الشبهة تلو الشبهة للتخل من تحريمها بحيل أو تأويلات مختلفة خاطئة⁽⁶⁾.

وقد يستغرب بعض من تأثروا بالثقافة الغربية، ولم يكن لهم حظ الاطلاع على الثقافة الإسلامية، أن يكون في الإسلام نظام اقتصادي خاص به. وهذا الاستغراب لا يستبعد من أناس جهلو حقيقة الإسلام وعدوه دينًا تقتصر علاقته على الأمور التعبدية وذلك بحسب مفهومهم للدين الذي أخذوه عن المفهوم الغربي. فالدين الذي ينظم أمور أتباعه، بل أمور الإنسانية قاطبة، في كل مرافق الحياة، ولا يقطع الصلة بين هذه الحياة الدنيا، وما بعد هذه الحياة، لا يمكن أن يكون دينًا تعبدًا صرفاً لا شأن له بأمور المعاملات وتنظيمات الدولة، وإن كان من أهم مبادئه توحيد الله وإخلاص العبودية له، هذا الإخلاص الذي هو في صلاح المؤمنين به دنيا وأخرى، لأن من أخلص عبادته لله استقام أمره وطابت سريرته وحمدت مغنته.

وعلى هذا لا يعقل أن يكون الدين الإسلامي نظاماً لشؤون الدنيا والآخرة ولا يكون متضمناً نظاماً اقتصادياً خاصاً به متميزاً عن غيره. وإذا استقرأنا آيات الكتاب العزيز وجدنا فيه نظامين متقابلين: النظام الإسلامي، والنظام الربوي؛ وهما لا يلتقيان في تصور، ولا يتفقان في أساس، ولا يتوافقان في نتيجة. إذ إن كلاً منها يقوم على تصور للحياة والأهداف والغايات ينافق الآخر تمام المناقضة، وبينهما إلى ثمرة في حياة الناس تختلف عن الأخرى كل الاختلاف، ومن ثم كانت هذه الحملة المفرطة، وكان هذا التهديد الرهيب! ومن هنا يبيّن موقف الإسلام من نظام الربا ومعارضته له، فالإسلام يقيم نظامه الاقتصادي – ونظام الحياة كلها – على تصور معين يمثل الحق الواقع في

(5) أحمد عبد الرحيم السامي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 34، ص 128.

(6) الدكتور عمر بن عبد العزيز المترك "الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية" ص 6، دار العاصمة، الرياض.

هذا الوجود، يقيمه على أساس أن الله - سبحانه - هو خالق هذا الكون، فهو خالق هذه الأرض، وهو خالق هذا الإنسان، وهو الذي وهب كل موجود وجوده. بينما نظام الربا نظام يصطدم ابتداءً مع قواعد التصور الإيماني إطلاقاً؛ فهو نظام يقوم على تصور أن لا علاقة بين إرادة الله وحياة البشر، فالإنسان هو سيد هذه الأرض ابتداءً، وهو غير مقيد بعهد من الله، وغير ملزم باتباع أوامر الله!

ثم إن الفرد حر في وسائل حصوله على المال، وفي طرق تنميته، كما هو حر في التمتع به، غير ملتزم في شيء من هذا بعهد من الله أو شرط، وغير مقيد كذلك بمصلحة الآخرين، ومن ثم فلا اعتبار لأن يتآذى الملايين إذا هو أضاف إلى خزاناته ورصيده ما يستطيع إضافته!

كذلك يقوم على أساس تصور خاطئ فاسد؛ هو أن غاية الغايات للوجود الإنساني هي تحصيله للمال - بآلية وسيلة - واستمتاعه به على النحو الذي يهوى! ومن ثم يتکالب على جمع المال وعلى المتعاب به، ويدوس في الطريق كل مبدأ وكل صالح لآخرين!

وقد أثار موضوع الربا منذ ظهوره الجدل والنقاش بين معظم أفراد الأمم، وانقسم الناس بين مؤيد له ومعارض.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في بيان حقيقة الربا والصورة البشعة للمربي في الإسلام - الذي صوره بعدة صور مَنْ فهمها وأدرك مراميها وأبعادها ومغزاها أفلع عن الربا، وتصالح مع الله صلحاً دائماً، وتاب توبة نصوحاً أملين أن تبقى اللغة العربية شرعاً ونثراً السلاح الفعال في الدعوة إلى الله وإنقاذ البشرية مما توصلت فيه والوقوف سداً منيعاً وحصنأً مكيناً أمام أعدائه ومناوئيه.

**مفهوم الربا في اللغة والاصطلاح والعلاقة بينهما
الربا في اللغة:**

قال ابن منظور: "رَبَا الشيءُ يَرْبُو رُبُوا ورباء، زاد ونما، وأربَّته تَمَّيَّته". وفي التنزيل العزيز (ويربى الصدقات) ومنه أخذ الربا الحرام. قال الله تعالى (وما أُوتِيتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبِبُوا فِي أَموَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبِبُوا عَنْ دِينِ اللَّهِ) والأصل فيه الزيادة، من رَبَا المَالُ إِذَا زادَ وارتفَعَ . . . ورَبَا السُّوقُ ونحوه رُبُوا، صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَلَتَفَخَّخَ . . . وقوله - عز وجل - في صفة الأرض (اهتزتْ وربتْ) قيل: معناه عَطَمَتْ وانْتَفَخَتْ، وسابَ فلاناً فارْبَى عَلَيْهِ فِي السَّبَابِ إِذَا زادَ عَلَيْهِ. وقوله عز وجل (فَأَخْذُهُمْ أَخْذَةً رَابِيَّةً) أي أَخْذَةً تَرَبِّيَّةً على الأَخْذَاتِ⁽⁷⁾.

وقال ابن الأثير في "النهاية": "الأصل فيه الزيادة. ربا المال يربو ربوا إذا زاد وارتفع"⁽⁸⁾.

(7) ابن منظور "السان العربي"، 304/14، مادة (ربا) باختصار.

(8) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والاثر، 176/2.

الربا في الاصطلاح:

أختلف الفقهاء في تعريف الربا، فعرّفه الأحناف بقولهم: "هو الفضل الخالي عن العوض في البيع"⁽⁹⁾.

وقال ابن رشد المالكي: "واتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين: في البيع، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك"⁽¹⁰⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كان الرجل من أهل ثقيف الذين نزل بهم القرآن يأتي الغريم عند حلول الأجل، فيقول: أتقضي أم تربى؟ فإن لم يقضه، وإن زاده المدين في المال، وزاده الطالب في الأجل، فيضاعف المال في المدة لأجل التأخير"⁽¹¹⁾.

وهنا يمكن القول: إن العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لكلمة (الربا) في اللغة عامة تشمل كل زيادة سواء كانت هذه الزيادة حسية أو معنوية، سواء كانت من جنس الشيء نفسه أو خارجه عنه، وعلى هذا كانت عامة شاملة لا تحتاج للالحاق غيرها بها، ومن هنا ندرك أن المعنى الاصطلاحي لم يتعد عن المعنى اللغوي فكلاهما يدور حول الزيادة، وإن كان المعنى الاصطلاحي قيدها كونها زيادة في أشياء خاصة، وهذا شأن كل تعريف اصطلاحي مع المعنى اللغوي⁽¹²⁾.

حكم الربا في الإسلام ومنهجه في تحريمه

لقد بدت رحمة الله تعالى لعباده في رسالة الإسلام في وجوه عدة، منها التدرج في التشريع، فقد جاء الإسلام والعرب الذين اختارهم الله تعالى لحمل رسالته يكرهون كل ما يقيّد حرية هم ويحدّ من شهواتهم، فقد تمكنت من نفوسهم عادات كثيرة سيئة، وغير ائز متنوعة لا يستطيعون التحول عنها دفعه واحدة، ومن هذه العادات التي كانت متصلة في النفوس وحاربها الإسلام وقضى عليها تدريجياً شرب الخمر وأكل الربا⁽¹³⁾.

تحريم الربا في القرآن الكريم

لم يكن تحريم الربا في القرآن الكريم مفاجأة على دفعه واحدة، ولكنه حرم بالتدريج على مراحل أربع، كما فعل في تحريم الخمر ليسهل على الناس الامتناع عنه بعد أن كان متفشياً بينهم.

المرحلة الأولى: لما كان النبي ﷺ في مكة نزل القرآن في أول الأمر موضحاً حقيقة الربا، وأنه لا نماء فيه، ولا برkaة تُرجى منه، وقارن بينه وبين

(9) انظر: النهاية في غريب الحديث والآثار، 2/ 176، ولسان العرب، 14/ 304.

(10) راجع: بداية المحتهد ونهاية المقتضى لابن رشد المالكي، 2/ 128.

(11) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع ابن قاسم، 20/ 349.

(12) راجع: الربا والمعاملات المصرفية للدكتور عمر المترک، ص 45.

(13) باختصار من: تحريم الربا في الإسلام والديانتين اليهودية والنصرانية للدكتور (محمد رامز) عبد الفتاح العزيزي، ص 50.

الزكاة، حيث يضاعف الله أجرها ويبارك فيها، فقال الله تعالى (وما آتتكم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتتكم من زكاة تريدون وجهه الله فأولئك هم المضعفون) [سورة الروم: 39].
فهذا النص القرآني يشير إلى تحريم الربا ضمناً، وإن لم تكن الدلالة صريحة قاطعة.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة نزل قوله تعالى في المدينة النبوية (فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدتهم عن سبيل الله كثيرا وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً) [سورة النساء: الآية 160-161].

فهذا النص القرآني يلوح إلى تحريم الربا من غير تصريح بالتحريم، لأنه حكاية عن جرائم اليهود ومنها تعاملهم بالربا فاستحقوا بذلك سخط الله وغضبه عليهم.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة نزل قوله تعالى (يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون) [سورة آل عمران: آية 130] هذه الآية نص صريح في تحريم الربا.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة - وهي الأخيرة - جاء تحريم الربا صريحاً جازماً في كتاب الله بقوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) [سورة البقرة: آية 275].

تحريم الربا في السنة النبوية

وقد جاء تحريم الربا في السنة النبوية، وحدّر النبي ﷺ منه أيماء تحذير، وعدّه من أكبر الكبائر التي قرنت بالشرك بالله عز وجل، فقال ﷺ: "احذّروا السبع الموبقات"، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: "الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتوبي يوم الزحف، وقذف المحسنات المؤمنات العفافلات"⁽¹⁴⁾. وبمقارنة يسيرة بين جريمة الربا وتلك الجريمة العظيمة جريمة الزنا التي تستقبها وتأتها النفوس والطائع البشرية، وصفها رب العزة في كتابه العزيز بالفاحشة في قوله (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) [سورة الإسراء: آية 32]. بمقارنة يسيرة نجد أن أقل درجات الربا أشد من الزنا بأضعاف مضاعفة، قال ﷺ: "درهم ربأ يأكله الرجل وهو يعلم أشد من سنته وثلاثين زنة"⁽¹⁵⁾.

فتறحيم الإسلام للربا تحريم عام كلي، لا يُستثنى منه أحد من أهل الإسلام، قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "يستوي في تحريم الربا الرجل والمرأة، والعبد،

(14) أخرجه البخاري (2767) ومسلم (89) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(15) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (225/5) والبزار في "مسنده" (3381) والطبراني في "الأوسط" (2682) والدارقطني (3) من حديث عبد الله بن حنظلة غسل الملائكة رضي الله عنهم، وإن شدّه صحيح.

والمكاتب بالإجماع، ولا فرق في تحريميه بين دار الإسلام ودار الحرب، فما كان حراماً في دار الإسلام كان حراماً في دار الحرب سواء جرى بين مسلمين، أو مسلم وحربى، سواء دخلها المسلم بأمان أم بغيره هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف والجمهور⁽¹⁶⁾.

منهج الإسلام في محاربة الربا

قال سيد قطب رحمه الله: "إن الإسلام نظام متكامل، تعمل نصوصه وتوجيهاته وشرائطه كلها متعددة، ولا يؤخذ أجزاء وتفاريق. وهو يضع نظمه لعمل كلها في وقت واحد، فتكامل وتناسق. وهكذا أنشأ مجتمعه الفريد الذي لم تعرف له البشرية نظيرًا في مجتمعات الأرض جميعاً"⁽¹⁷⁾.

وكانت بداية الدين الإسلامي في جاهلية عمياء، تفتت فيها الرذائل والفواحش والمحرمات، وأكل أموال الناس بالباطل، وكان التعامل بالربا منتشرًا بين الناس انتشار النار في الهشيم، فيأكل الأغنياء أموال الفقراء بغلظة وقسوة قلب، مما ساعد على تشكيل صورة سوداء قاتمة معتمدة للأوضاع الاقتصادية آنذاك، فلننظر كيف كانت ثورة الإسلام على تلك الصورة القبيحة، التي ذاقت البشرية من ويلالتها وعواقبها ما لم تذق قط من بلاء.

وينبغي على كل مسلم أن يعتقد أنه "من حق الله تعالى - كونه خالقاً للناس ومنعماً عليهم بنعم لا تحصى - أن يحل لهم وأن يحرم عليهم ما شاء، كما له أن يتبعدهم من التكاليف والشعائر بما يشاء، وليس لهم أن يعترضوا أو يعصوا؛ فهذا حق ربوبيته عليهم، ومقتضى عبوديتهم له، ولكنه تعالى رحمة منه بعباده، جعل التحليل والتحريم لعل معقولة، راجعة لمصلحة البشر أنفسهم، فلم يحل سبحانه إلا طيباً، ولم يحرم إلا خبيثاً.

وبذلك أصبح معروفاً في الإسلام أن التحريم يتبع الخبث والضرر، فما كان خالص الضرر فهو حرام، وما كان خالص النفع فهو حلال، وما كان ضرره أكبر من نفعه فهو حرام، وما كان نفعه أكبر من ضرره فهو حلال، وهذا ما صرحت به القرآن الكريم في شأن الخمر والميسر (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إنما كبير ومنافع للناس وإنهما أكبر من نفعهما ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلمكم تفكرون) [سورة البقرة: آية 219]⁽¹⁸⁾.

وبالجملة فما حرم عليهم خبيثاً ولا ضاراً إلا أباح لهم طيباً بإزائه أفع لهم منه، ولا أمرهم بأمر إلا وأعانهم عليه، فوسعتهم رحمته ووسعهم تكليفه⁽¹⁹⁾.

⁽¹⁶⁾ انظر "المجموع" للإمام النووي (391/9).

⁽¹⁷⁾ سيد قطب "في ظلال القرآن" (322/1).

⁽¹⁸⁾ يوسف القرضاوي "الحلال والحرام في الإسلام" ص 28-30 باختصار.

⁽¹⁹⁾ ابن القيم "إعلام الموقعين عن رب العالمين" 2/111.

ويقول فضل ظهير: "حرم الإسلام الربا، وقرر أنه من أكبر الكبائر، كما بين أنه سبب لعقوبات عديدة في الدنيا والآخرة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل منع الإسلام من تقديم أي مساعدة للتعامل الربوي، وهذا كلّه تضييقاً لمسالك الربا، وإغلاقاً للطرق الموصلة إليه. ولقد تمثل تشديد الإسلام في محاربة الربا في معان وصور رادعة تعمل على الإلقاء عنه، وقد اتبع الخطاب الديني منهجاً فريداً في محاربة الربا لا يقوى أي خطاب على معالجته والتغيير منه بخاصة أن الله المحيط بخلقه قد عبر عنه بأسلوب معجز مبين، نذكر من هذا المنهج:

أولاً: الترهيب من الربا

لقد عرض القرآن الكريم الربا "عرضًا منفراً، يكشف عمّا في عملية الربا من قبح وشناعة، ومن جفاف في القلب وشر في المجتمع، وفساد في الأرض وهلاك للعباد".

وإن البشرية الضالة التي تأكل الربا وتوكله تنصب عليها البلايا الماحقة الساحقة من جراء هذا النظام الربوي؛ في أخلاقها ودينها وصحتها واقتاصادها، وتتفاقى - حقاً - حرباً من الله تصب عليها النقمـة والعذاب .. أفراداً وجماعات، وأماماً وشعوبـاً، وهي لا تعتبر ولا تفيق! ⁽²⁰⁾.

وإذا تتبعنا آيات الربا في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الصحيحة، نجد أن الربا وصف بأبشع الصفات، وهو من أكبر الذنوب والمعاصي والآثام عند الله، وله آثار كبيرة على الأمة الإسلامية والمجتمع المسلم، فصورة الإسلام بالصورة اللائقة به، صورة شائهة قبيحة بشعة، صورة سوداء قاتمة معتمة، ملئت بالظلم والظلمـام، تظهر فيها أمارات نزع البركة وانحراف الكثرة والزيادة المتضاعفة، أو وانها السوداء القاتمة توحـي لناظريها بالكآبة والحدقـة وانعدام الرحمة والرأفة، كما تفوح منه رائحة نتنـة تدعـو إلى إحلال الفوارق الطبقـية في المجتمع المسلم، وسلطـان الأغنيـاء على الفقراء، وزدراء الفقراء للأغنيـاء، كلـها حلـ مكان الأخوة والمحبة والعدل والمساواة، التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيـف.

ثانياً: إشراك كل من أعنـى على الربـا في الإثـم وإحلـال اللعـنة عليهمـ جميعـين

وفي لفظ عن جابر رضي الله عنه قال: "أكل الربـا وموكلـه وشاهـدـاه وكاتبـه إذا علمـوا ولوـاشـمةـ وـالـمـتوـشـمةـ وـالـمـسـتوـشـمةـ لـلـحـسـنـ وـلـاوـيـ الصـدـقةـ وـالـمـرـتـدـ أـعـرابـياـ"

⁽²⁰⁾ في ظلال القرآن، 318/1

بعد الهجرة ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيمة⁽²¹⁾. قال المناوي رحمة الله: "ملعونون) مطرودون عن مواطن الأبرار لما اجترحوه من ارتكاب هذا الفعل الشنيع، الذي هو من كبار الأصار، لأن اللعن إبعاد في المعنى والمكانة والمكان، إلى أن يصير الملعون بمنزلة السفل في أسفل القامة، يلاقى به ضرر الوطء". وأصل اللعن من الله تعالى إبعاد العبد من رحمته بسخطه، ومن الآدمي الداء عليه بالسخط⁽²²⁾.

وقال ابن بطال: "أكل الربا من الكبائر، متوعد عليه بمحاربة الله ورسوله، وبما ذكره في الحديث، وأما شاهداته وكاتبه، فإنما ذكروا مع آكله، لأن كل من أعاذ على معصية الله تعالى فهو شريك في إثتمها بقدر سعيه وعمله إذا علمه، وكان يلزم الكاتب ألا يكتب ما لا يجوز، والشاهددين ألا يشهدوا على جواز ما حرم الله ورسوله إذا علموا ذلك، فكل واحد منهما له حظه من الإثم"⁽²³⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله: "ولعاظمته - أي الربا - لعن النبي م آكله وهو الأخذ، وموكله وهو المحتاج المعطى للزيادة، وشاهديه، وكاتبته، لإعانتهم عليه"⁽²⁴⁾.

ثالثاً: المال الريوي منزوع البركة

أخبر الله تعالى أنه يمحق بركة مال الربا، والمحق: الإذهاب بالكلية بقوة وسطوة، فقال: (يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) [البقرة: 276]، أي: يمحق بركة المال الذي خالطه الربا، فمهما كثرت أموال المرابي وتضخمت، فهي محمولة البركة لا خير فيها، وإنما هي وبال على صاحبها، تعب في الدنيا وعذاب في الآخرة، ولا يستفيد منها. وقال رسول الله ﷺ: "ما أحَدٌ أكثرَ منَ الرِّبَا إِلَّا كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى قَلْمَةٍ"⁽²⁵⁾.

وقال ابن حجر الهيثمي: (يمحق الله الربا) أي معاملة لفاعليه بنقيض قصدهم، فإنهما أثروه تحصيلاً للزيادة، غير مائفتين إلى أن ذلك يغضب الله تعالى، فمحق تلك الزيادة، بل والمال من أصله، حتى صير عاقبتهم إلى الفقر المدقع، كما هو مشاهد في أكثر من يتعاطاه، وبفرض أنه مات على غرة، يمحقه الله من أيدي ورثته، فلا يمر عليهم أدنى زمان إلا وقد صاروا بغاية الفقر والذلة والهوان. وأما محق الآخرة؛ فقال ابن عباس رضي الله عنهما: "لا يقبل منه صدقة ولا جهاد ولا حج ولا صلة". وأيضاً فإنه يموت ويترك ماله كله، وعليه عقوبته

(21) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد (4414).

(22) انظر: فيض القدير بشرح الجامع الصغير، 73/1.

(23) شرح صحيح الإمام البخاري لابن بطال، 222/11.

(24) انظر: القواعد النورانية للفقيهة لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص 117.

(25) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (2279) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وسنه صحيح.

وتبعته، والعذاب الأليم بسببه . . . وهم مصيّبات؛ لن يصاب أحد بمثلهما، أن ترك مالك كله، وتعاقب عليه كله.

رابعاً: الربا من أكبر الكبائر

دللت النصوص على أن الربا من أعظم الذنوب، بل من أعظم الكبائر والمحرمات، وهو أحد الموبقات السبع التي تهلك صاحبها في الدنيا والآخرة، قال رسول الله ﷺ: "إِنَّمَا يُبُوَّا السَّبْعُ الْمُوبِقَاتِ" ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: "الشَّرُّكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتَيمِ، وَالثَّوْلَى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَدْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمَنَاتِ الْغَافِلَاتِ" ⁽²⁶⁾.

وإذا أمعنا النظر في هذا الحديث تلمستنا منه روعة وجمال ودقة الأسلوب النبوي في اختيار الألفاظ للتنفير من هذه الموبقات السبع، ومنها الربا، فالحديث ابتدأ بقوله: "اجتنبوا" وهذا أمر من النبي ﷺ للسامعين ليلفت انتباهم ويستجيش قلوبهم إلى خطورة ما سيملى عليهم، ثم إن قوله: "اجتنبوا" نص في التحرير، ولكنه يبلغ في النهي والتحريم من لفظ (حرّم)؛ لأن معناه البعد عنه بالكلية، فهو مثل قوله تعالى (ولا تقربوا الزنا) [سورة الإسراء: الآية 32]، لأن القرب منه إذا كان حراماً فيكون الفعل حرماً من باب أولى، وكذلك هنا ⁽²⁷⁾.

ثم بالغ النبي ﷺ بعد ذلك في التنفير من هذه المحرمات، وذلك بوصفه لها أنها من الموبقات: أي المهلّات، "قال المهلّ: سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها. قال أيضاً: إنما سمّاها رسول الله ﷺ موبقات؛ لأن الله تعالى إذا أراد أن يأخذ عبده بها أوبقه في نار جهنم" ⁽²⁸⁾.

وتلحّح - أيضاً - من خلال هذا الحديث العظيم مظهراً آخر من مظاهر التنفير من الربا وعظم شوّمه على صاحبه، وهو أن النبي ﷺ عَذَ جريمة الربا ضمن أكبر الكبائر والمحرمات، وقرنها بأعظم الذنوب وأخطرها وهو الشرك بالله وعبادة الأولاث من دون الله.

وإذا كان الأمر كذلك، فحرّي بكل مسلم أن يكون وجلا خائفاً من الواقع في المعاصي والمحرمات - لا سيما الكبائر الموبقات منها كالربا وغيره، ويزداد الحرص على مجانية المعاصي إن علمنا أنَّ للمعاصي عامة آثاراً وخيمة على المجتمع المسلم، تجر عليه الويّلات والدمار وتؤدي إلى ظهور الفساد في الأرض.

ومن آثار معاصي الله في الأرض؛ ما يحل بها من الخسف والزلزال، ويتحقق بركتها، فقد مر رسول الله ﷺ على ديار ثمود، فمنعهم من دخول ديارهم إلا وهم باكون، ومن شرب مياههم، ومن الاستسقاء من أبيارهم، حتى أمر أن لا يعلف

⁽²⁶⁾ أخرجه البخاري (2767) ومسلم (89) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽²⁷⁾ انظر: صفة التقاسير لمحمد علي الصابوني، 307/1.

⁽²⁸⁾ انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني.